لغة المحاكم

دكتور

أحمد عبد الظاهر

أستاذ القانون الجنائي المساعد بجامعة القاهرة
الخبير القانوني لدى دائرة القضاء - أبو ظبي

تنص المادة الخامسة عشر من القانون الاتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٨٣م في شأن السلطة القضائية الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية. وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلف اليمين». وفي ذات الاتجاه، تنص المادة التاسعة من قانون تشكيل المحاكم في إمارة دبي رقم (٣) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين». وتنص المادة الثانية عشر من القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي على أن «اللغة العربية هي لغة المحاكم، ويستعان بمترجم متى اقتضى الأمر ذلك، بعد حلفه اليمين». وتحظر المادة الثانية عشر من القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨١م في شأن تنظيم مهنة الترجمة على المحاكم قبول أي محرر أو وثيقة أو سند محرر باللغة الأجنبية، ما لم يكن مصحوبا بترجمة إلى اللغة العربية بمعرفة مترجم مرخص له.

وتقرر بعض التشريعات العربية ذات الحكم (المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية المصري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢م؛ المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية البحريني رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢م؛ المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية اليمني رقم ١ لسنة ١٩٩١م؛ المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية القطري؛ المادة ٣٦ من نظام القضاء السعودي لسنة ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥م؛ المادة ٢٦ من القرار رقم ٦ لسنة ١٣٧٤ و. ر بشأن نظام القضاء الليبي؛

المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية الفلسطيني رقم ١ لسنة ٢٠٠٢م؛ المادة الخامسة من اتفاقية التنظيم القضائي الموحد بين دول اتحاد المغرب العربي^(١).

ورغم أن هذا المبدأ عام، بحيث يسري على كل المحاكم، سواء كانت مدنية أو جنائية، إلا أن المشرع الإماراتي قد حرص على تأكيد هذا المبدأ وعلى تقرير وجوب تطبيقه في كل من المواد المدنية والمواد الجنائية، الأمر الذي نتناوله فيما يلي. من ناحية أخرى، نرى من الملائم تخصيص مطلب مستقل للحديث عن لغة المرافعة.

المطلب الأول لغة القضاء المدني

تنص المادة الرابعة من قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢م على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود أو غيرهم الذين يجهلون اللغة العربية بوساطة مترجم بعد حلفه اليمين، ما لم يكن قد حلفها عند تعيينه أو عند الترخيص له بالترجمة». وفيما يتعلق بالمستندات، تنص المادة (٤٦) البند الرابع على أن «يجب أن تكون المستندات مترجمة رسمياً إذا كانت محررة بلغة أجنبية». وتطبيقاً لهذا النص، قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن «من المقرر أن مؤدى نص المادة ٤٥/٤ من قانون الإجراءات المدنية أنه يجب على من يقدم مستندات محررة بلغة أجنبية أن يقدم ترجمة رسمية عربية لها وهو ما لازمه ألا يقوم القاضي بترجمتها أو تعديل ترجمتها فيحكم بعلمه الشخصي في مسائل فنية لم ينط به التصدي لها، إذ هو يتلقى أدلة الإثبات والنفي كما يقدمها الخصوم دون تدخل من جانبه...»^(٢). ولكن محكمة تمييز دبي اكتفت بالترجمة العرفية للمستندات الأجنبية، فلم تستلزم الترجمة الرسمية إلا حين لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون أمرها. وفي ذلك، تقول أعلى محكمة في سلم القضاء الدبوي أن «عدم ترجمة المستندات التي تقيم عليها المحكمة قضاءها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفاً لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤٥ من قانون الإجراءات المدنية التي توجب ترجمة المستندات رسمياً إذا كانت محررة بلغة أجنبية - غير أنه لما كان هذا الإجراء هو من قواعد الإثبات وكانت هذه القواعد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز التنازل عنها، إذ كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة الترجمة العرفية للمستندات التي استند إليها الخبير في النتيجة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في

قضائه، وكانت الترجمة الرسمية لا تشترط في ترجمة المستندات إلا حين لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون أمرها. فلا يؤخذ على الحكم المطعون فيه إن هو اعتد بهذه المستندات»^(٣).

وتقرر بعض التشريعات العربية ذات الحكم القاضي بأن اللغة العربية هي لغة المحاكم. فعلى سبيل المثال، تنص المادة (٦٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠م على أن «لغة المحاكم هي اللغة العربية. على أن للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون هذه اللغة بواسطة مترجم يؤدي اليمين القانونية قبل القيام بمهمته، بأن يقوم بالترجمة بالذمة والصدق». وفي ذات المعنى، تنص المادة (٢٧) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٢م على أن «اللغة العربية هي لغة التقاضي ولا تقبل أية أوراق أو مستندات إلا إذا كانت محررة باللغة العربية أو مرفقا بها ترجمتها العربية، وفي جميع الأحوال تكون الحجة للمحركات العربية وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد تحليفه اليمين». وتنص المادة (٥٧) من قانون المرافعات المدنية والتجارية البحريني لسنة ١٩٧١م على أن «يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد أن يحلف اليمين بأن يلتزم وجه الدقة والحق في الترجمة، أو أن يصرح تصريحاً رسمياً بقول الحق».

ويستفاد من النصوص سالفه الذكر عدم جواز أن تجري المحاكمة بلغة أجنبية، ولو اتفق الخصوم على ذلك. ويتعين على المحكمة أن تستعين بمترجم عند سماع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية. فلا يجوز للقاضي أن يستغني عن الاستعانة بمترجم، ولو كان يجيد اللغة الأجنبية التي يتحدث بها الخصوم أو الشهود. فعلى الرغم من أن ظاهر النص في بعض التشريعات العربية قد يوحي بأن الاستعانة بمترجم جوازي للمحكمة، نرى من السائغ الجزم بأن الأمر ليس محض سلطة جوازية للمحكمة، وإنما يجب عليها الاستعانة بمترجم إذا كان الخصم أو الشاهد يجهل اللغة العربية. وأخيراً، فإن المستندات المقدمة في الدعوى بلغة أجنبية يجب أن ترفق بها ترجمة رسمية أو ترجمة عرفية للغة العربية، لا ينازع فيها الخصم.

ويذهب فقهاء القضاء المدني في مصر إلى انطباق الأحكام السابقة، على الرغم من خلو قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨م من نص مماثل، وذلك استناداً إلى المادة التاسعة عشر من قانون السلطة القضائية المصري^(٤).

غير أن التساؤل يثور عن مدى تعلق الأحكام السابقة بالنظام العام، بحيث يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض. وقد أجابت محكمة تمييز دبي على ذلك فيما يتعلق بالمستندات المحررة بلغة أجنبية، مؤكدة أن «دفاع الطاعنة بأن الحكم عول على تقرير الخبير الذي بني على مستندات بعضها باللغة الأجنبية وغير مصحوبة بترجمة عربية بمعرفة مترجم مرخص له وفقا لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨١ في شأن تنظيم مهنة الترجمة هو دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التمييز»^(٥).

المطلب الثاني لغة القضاء الجنائي

١٤. المبدأ في التشريعات العربية

تنص المادة (٧٠) من قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م، على أن «يجري التحقيق باللغة العربية. وإذا كان المتهم أو الخصوم أو الشاهد أو غيرهم ممن ترى النيابة العامة سماع أقوالهم يجهل اللغة العربية فعلى عضو النيابة العامة أن يستعين بمترجم بعد أن يحلف يمينا بأن يؤدي مهمته بالأمانة والصدق». وقد ورد هذا النص في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، ويحمل هذا الباب عنوانا له «تحقيق النيابة العامة». ومع ذلك فإن الحكم الوارد به ينطبق أيضا على التحقيق الذي تجريه المحكمة في الجلسة وعلى كل إجراءات المحاكمة الأخرى^(٦).

وتقرر بعض التشريعات الجنائية العربية ذات الحكم. فعلى سبيل المثال، تنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجزائية العماني - الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧ / ٩٩ - على أن «تجري جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون باللغة العربية، ويجب أن تسمع أقوال الخصوم والشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين». وحسنا فعل المشرع العماني بالنص على هذا الحكم ضمن الباب التمهيدي المتعلق بالأحكام العامة، الأمر الذي يؤكد وجوب تطبيقه في جميع مراحل الدعوى العمومية، يستوي في ذلك مرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة. بل أن هذا الحكم ينطبق أيضا في مرحلة الاستدلال. وبسري كذلك على الدعوى المدنية المتعلقة بالدعوى العمومية.

ورغم أن قانون الإجراءات الجنائية المصري لم يتضمن مثل هذا الحكم، فإن القضاء الجنائي في مصر مستقر على أن اللغة العربية هي لغة المحاكم. وفي ذلك، تقول محكمة النقض أن «الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك، ويكون طلبه خاضعا لتقديرها، فلا يعيب إجراءات التحقيق أن تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى أحدهما ترجمة أقوال الطاعن من الهندية إلى الإنجليزية ثم قام الآخر بنقلها من الإنجليزية إلى العربية، إذ هو أمر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره»^(٧). ورغم إقرار محكمة النقض للمبدأ القائل بأن لغة المحاكمة هي اللغة العربية، إلا أن هذا الحكم معيب في صياغته لهذا المبدأ. بيان ذلك أن عبارة «الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة» توحي بأن هذا الأصل يحتمل استثناء يتعلق بالفرض الذي يتعذر فيه على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك. والواقع أن الاستعانة بمترجم لا يشكل استثناء على مبدأ إجراء المحاكمة باللغة العربية، وإنما هو تأكيد لهذا المبدأ. وإذا شئنا الدقة، فإن الاستعانة بمترجم هو ثمرة التنازع بين المبدأ الدستوري القاضي بأن يكون إجراء المحاكمة باللغة العربية وبين المبدأ الدستوري القاضي باحترام حقوق الدفاع وكفالة السبل أمام المتهم لسماع أقواله وأوجه دفاعه. فالاستعانة بمترجم تأكيد للمبدأ القاضي بوجوب إجراء المحاكمة باللغة العربية، بحيث لا يجوز للقاضي أن يستغني عن المترجم، ولو كان الشخص الجالس على منصة القضاء يجيد اللغة الأجنبية التي يتحدث بها المتهم، ولو طلب المتهم نفسه التحدث مباشرة إلى القاضي باللغة الأجنبية التي يجيدها. والقول بغير ذلك يؤدي إلى أن تصبح اللغات الأجنبية هي لغة المحاكم، وليس اللغة العربية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن لجوء المحكمة الدستورية العليا في مصر إلى استخدام بعض الألفاظ والعبارات الأجنبية في أحكامها الصادرة إبان فترة التسعينيات هو أمر مناف للمادة الثانية من الدستور المصري وللمبدأ القائل بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية، وكان ينبغي على الجهة القائمة على رقابة الدستورية في مصر أن تتأى بنفسها عن الوقوع في تلك المخالفة الدستورية^(٨). صحيح أن رجال القضاء يحتاجون إلى اللغات الأجنبية حتى يتسنى لهم العلم بكل ما هو جديد في الفقه القانوني المقارن^(٩)، وصحيح كذلك أن مناهج التأهيل لأعضاء الهيئات القضائية في مصر تتضمن - أو يجب أن تتضمن - دراسة اللغتين الإنجليزية والفرنسية والمصطلحات الأجنبية التي تعين على الرجوع لمصادر القانون^(١٠)، إلا أن ذلك لا يجوز أن يصل إلى حد استعمال بعض الألفاظ والعبارات الأجنبية أثناء جلسات المحاكمة أو عند تحرير

الحكم. بل أنه لا يجوز أن يلجأ القاضي إلى الترجمة الحرفية لبعض المصطلحات الأجنبية إذا أراد تسبيب حكمه بما هو مستقر في القانون المقارن.

٢٤. تطبيق المبدأ

رأينا فيما سبق أن لغة المحاكمة الجنائية هي اللغة العربية. ولا يثير تطبيق هذا المبدأ أدنى مشكلة إذا كان المتهم يتحدث العربية. إذ لا تلتزم المحكمة في هذا الفرض بتعيين مترجم له. وتطبيقا لذلك، قضت المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه «لا تثريب على من يقوم بالتحقيق متى تبين له أن المتهم يجيد التحدث باللغة العربية أن يستغني عن تعيين مترجم له على أن يقوم بإثبات ذلك في محضر التحقيق، ولما كان الثابت أن وكيل النائب العام قد دون في محضر التحقيق ملحوظة (أن المتهم يجيد التحدث باللغة العربية بطريقة يستفاد منها في التحقيق) وقد ثبت لهذه المحكمة أن المتهم يتحدث فعلا اللغة العربية الفصحى. الأمر الذي يكون هذا الدفع (أي الدفع ببطلان التحقيق لعدم الاستعانة بمترجم قانوني) في غير محله»^(١١). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتهم في هذه القضية ينتمي إلى الجنسية البنغالية.

ولكن التساؤل يثور في الحالة التي يكون فيها المتهم أجنبيا لا يجيد التحدث بالعربية. ففي هذه الفرض، والتزاما بالمبدأ القاضي بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية، لا يجوز للقاضي الذي يفهم لغة المتهم أن يتخاطب معه بهذه اللغة. وإنما ينبغي عليه أن يستعين بمترجم يكون وسيطا بينه وبين المتهم. وتطبيقا لذلك، قضت المحكمة الاتحادية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه «لما كان من المستقر في قضاء هذه المحكمة ووفقا للدستور وقانون السلطة القضائية فإن اللغة الرسمية للمحاكم هي اللغة العربية وهي مسألة تتعلق بالنظام العام وقد دفع الطاعن بموجب السبب الأول للاستئناف بأن الطاعن تم استجوابه بجلسة ١٢/٢٦/١٩٩١ بغير اللغة العربية وذلك انتقلت الدعوى بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وفي خصوص موضوع السبب الأول للاستئناف مما يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تتصدى لبحث هذا السبب إلا أنها لم تفعل إذ لم تورده في أسباب الحكم الأمر الذي يوجب نقض الحكم»^(١٢). وتتلخص وقائع هذا الحكم في أن الطاعن هندي الجنسية، ولا يعرف اللغة العربية. وقد كان مقتضى ذلك أن يتم استجوابه باللغة العربية بواسطة مترجم، إلا أن المحكمة استجوبت الطاعن بغير اللغة العربية كما هو واضح بمحضر جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ م. وبذلك تكون المحكمة قد خالفت القانون الذي يوجب أن تكون اللغة العربية هي اللغة التي تتم بها المحاكمة. وقضت المحكمة الاتحادية العليا أيضا بأن «إن استثناء المحكمة في عدم ترجمة الفواتير يخالف

قانون الترجمة رقم ٩ لسنة ١٩٨١ في المادة ١٢ منه كما يخالف قانون السلطة القضائية باعتماد اللغة العربية خلال المحاكمة مما يجعل استثناء المحكمة من تطبيق القانون مخالفا للمنطق ولا يمكن محكمة النقض من معرفة موضوع هذه الفواتير بما يتغير معه وجه الرأي ولا يغطي ذلك سلطة المحكمة في تقدير التعويض طالما هذه السلطة اعتمدت وثائق باللغة الإنجليزية خلافا لأحكام القانون»^(١٣). وفي حكم آخر، تؤكد المحكمة الاتحادية العليا وجوب الاستعانة بمترجم أثناء محاكمة المتهم الأجنبي الذي لا يعرف العربية. وفي ذلك، تقول المحكمة أنه «لما كان الطاعن أجنبيا لا يعرف اللغة العربية وفقا لما جاء في محضر النيابة العامة إذ تمت الاستعانة بمترجم مما يدل على عدم إلمام الطاعن باللغة العربية ولهذا كان يتعين الاستعانة بمترجم أثناء محاكمته أمام محكمة البداية وأمام محكمة الاستئناف وبما أن ذلك لم يحدث فإن مؤدى ذلك الإخلال بحقه في الدفاع لعدم معرفته بما اتخذ من إجراءات أمام المحاكم الأمر الذي يؤدي إلى نقض الحكم مع الإحالة»^(١٤). وقضت المحكمة كذلك بنقض الحكم إذا كان الثابت من أقوال الطاعنة التي أدلت بها أمام الشرطة وأمام المحكمة الابتدائية دون الاستعانة بمترجم وذلك لجهلها باللغة العربية وحرمت من الاستعانة بمترجم مما أخل بحقها في الدفاع لأنها غير عربية ولا تجيد التحدث باللغة العربية وقد تمت محاكمتها أمام درجتي التقاضي دون الاستعانة بمترجم^(١٥). غير أن المحكمة الاتحادية العليا لم ترتب نفس الأثر إذا كانت الأقوال التي دونت في محضر الشرطة قد أخذت بدون مترجم، دون أن يعول عليها الحكم المطعون فيه. وفي ذلك، تقول المحكمة أنه «لا محل للقول بأن المتهم الطاعن لا يعرف اللغة العربية لأن الحكم المطعون فيه لم يعول على أقواله التي دونت في محضر الشرطة والتي أخذت بدون مترجم بل اعتمد على الإفادات والأدلة التي وقعت أمام المحكمة وبعد الاستعانة بمترجم»^(١٦). كذلك قضت المحكمة بأن رفض المتهم التوقيع على اعترافه أمام النيابة لعدم ترجمته إلى الإنجليزية التي يتحدث بها لا يؤثر في صحة ما اعترف به. وتقول المحكمة في هذا الشأن أنه «لما كانت الأوراق قد خلت من أي دليل يقيني يفيد أن المتهم عند إدلائه باعترافاته في مرحلة الاستدلالات والتحقيق كان واقعا تحت تأثير إكراه معنوي فضلا عن أن دفاع المتهم ليس فيه بيان عن طبيعة الإكراه المعنوي وممن صدر مما يجعل المحكمة تلقت عن هذا الدفع. ولما كان اعتراف المتهم بمحضر النيابة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٨ قد جاء خاليا من توقيع المتهم فان ذلك لا يغير من الأمر شيئا إذ أن المتهم كرر اعترافه أمام النيابة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢٤ ولكنه رفض التوقيع عليه إلا إذا كان مكتوبا باللغة الإنجليزية وهو طلب لا ينال من صحة المعلومات الواردة في ذلك الاعتراف إذ أن لغة المحاكم الرسمية هي اللغة العربية وقد قام مترجم النيابة، بترجمة أقواله من الإنجليزية إلى العربية ولم يطعن المتهم في صحة ذلك»^(١٧).

وأخيراً، قضت محكمة تمييز دبي بأنه «لما كان الطاعن لم يتمسك - أمام محكمة الموضوع - ببطلان أقوال المجني عليه أمام الشرطة لخلو محضرها مما يفيد وجود مترجم وقت الإدلاء بهذه الأقوال ومن ثم فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة التمييز»^(١٨).

المطلب الثالث

لغة المرافعة

ما ينطبق على القاضي في هذا الصدد، ينطبق أيضاً على المحامي في المذكرات التي يقدمها إلى المحكمة أو المرافعات التي ينطق بها أمامها. وتنص بعض التشريعات العربية صراحة على ذلك. فعلى سبيل المثال، تنص المادة (١٥) من القانون الكويتي رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم على أن «تكون المرافعة أمام المحاكم باللغة العربية وتكتب المذكرات بهذه اللغة أيضاً».

وينبغي على المحامي أن يعي أهمية اللغة، ويدرك أن العلم باللغة وآدابها هي التي تعينه على التفسير والاستنتاج المنطقي السليم، وتزوده بالفهم الصحيح، وتعطيه القدرة على التعبير الدقيق^(١٩). ولكن لا يجوز أن يفهم من ذلك عدم فائدة اللغات الأجنبية في عمل المحامي. إذ يوفر له ذلك قاعدة أوسع للإطلاع وقدرة أكبر على الاستشهاد والاستنباط. كل ذلك مشروط بعدم ذكر ألفاظ وعبارات أجنبية في مذكراته، وإنما يجتهد في ترجمتها وذكر المقابل العربي لها. وفي هذا الشأن، نرى من الملائم أن نذكر هذه الواقعة، حيث يقول أحد كبار المحامين: «لا أنسى ما لقيته وأنا أحاول تأدية معنى لكلمة، في مذكرة قدمتها لمحكمة النقض عن الشروط الواجب توافرها في جريمة شهادة الزور». فقد وجد هذا المحامي من بين المصطلحات القانونية الخاصة بشروط الجريمة وأركانها التعبير الفرنسي «action liée entre». فجريمة شهادة الزور لا تكون إلا في دعوى بين خصمين. وقد عبر الفقه الفرنسي عن هذا الشرط مستخدماً تعبير «action liée entre»، فكيف يمكن ترجمة هذا المصطلح؟ الترجمة الحرفية لكلمة «liée» هي مربوطة، هل يمكن بالتالي ترجمة العبارة السابقة قائلين: دعوى مربوطة؟ الواقع أن هذه هي الترجمة الحرفية للعبارة، وهي ترجمة سقيمة. أما إذا قلت دعوى معلقة، انصرفت الصيغة إلى معنى آخر. وأخيراً، انتهى هذا المحامي إلى ترجمتها مستعملاً تعبير «دعوى قائمة». أي أنه ترجم كلمة «liée» على إنها قائمة. كل هذه الحيرة التي كانت من أمر هذا المحامي تبددت عندما صدر حكم

لمحكمة النقض برئاسة المستشار «عبد العزيز باشا فهمي»، مقررًا أن لا شهادة زور حتى تؤدي في دعوى مرددة بين خصمين^(٢٠).

(١) يمكن أن نجد لهذا المبدأ أساسا في الفقه الإسلامي. ففيما يتعلق بالصفات المشترطة في صحة ولاية القاضي، يقول بعض الفقهاء أنه «ينبغي للقاضي أن يكون متيقظا كثير التحرز من الحيل، وما يتم مثله على العقل الناقص أو المتهمون وأن يكون عالما بالشروط عارفا بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني العربية والعبارات، فإن الأحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوى والإقرار والشهادات وغير ذلك...». ومن ناحية أخرى، ينبغي للقاضي «أن يتخذ مترجما، وإذا اختصم إليه من لا يتكلم بالعربية ولا يفهم عنه فليترجم عنه ثقة مسلم مأمون...». راجع: الإمام علاء الدين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون مكان نشر، د. ت، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٣ يناير سنة ٢٠٠٨م، الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٥ ق. ع نقض مدني، منشور في مجلة الميزان التي تصدر عن وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة، س ٩، العدد ١٠١، مارس ٢٠٠٨م، ص ٥٤ وما بعدها.

(٣) حكم تمييز دبي، ٢٠ يناير سنة ١٩٩٦م، الطعن رقم ٤١٩ لسنة ١٩٩٤م «حقوق»، مجلة القضاء والتشريع، تصدر عن المكتب الفني بمحكمة تمييز دبي، العدد السابع، يوليو ١٩٩٨م، رقم ١، ص ١٥ وما بعدها.

(٤) د. فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، رقم ١٦٥، ص ٣١٥.

(٥) حكم تمييز دبي، ١٠ يناير سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٩٩٢م «حقوق»، مجلة القضاء والتشريع، تصدر عن المكتب الفني بمحكمة تمييز دبي، العدد الرابع، يونيو ١٩٩٦م، رقم ٢، ص ٣١ وما بعدها.

(٦) تجدر الإشارة إلى أن المادة (١٤٤) من قانون الإجراءات الجزائية الدبوي لسنة ١٩٧١م - والذي ألغي العمل به منذ العمل بالقانون الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢م - تنص على أنه «إذا أديت شهادة بلغة لا يفهمها المتهم وكان حاضرا في الجلسة وجب ترجمتها له بلغة يفهمها». وتنص المادة (١٤٥) من ذات القانون على أنه «إذا احتاجت محكمة لمترجم أو أي بيبة أو أقوال وجب على المترجم ترجمة تلك البيبة أو الأقوال ترجمة صحيحة جهد استطاعته».

(٧) حكم محكمة النقض، الهيئة العامة للمواد الجنائية، ٢٤ فبراير سنة ١٩٨٨م، الطعن رقم ٣١٧٢ لسنة ٥٧ ق، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٩، ص ٥. راجع أيضا: نقض ١٤ مارس سنة ١٩٨٥م، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ٣٦، رقم ٦٩، ص ٤٠٣.

(٨) راجع على سبيل المثال: حكم المحكمة الدستورية العليا في مصر الصادر في الثالث من يوليو سنة ١٩٩٥م، القضية رقم ٢٥ لسنة ١٦ قضائية «دستورية»، منشور بالجريدة الرسمية، العدد ٢٩، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٩٥م؛ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الثاني من ديسمبر سنة ١٩٩٥م، القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية «دستورية»، منشور بالجريدة الرسمية في العدد ٥١ بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٩٥م؛ حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الثالث من أغسطس سنة ١٩٩٦م، القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية «دستورية»، منشور بالجريدة الرسمية في العدد ٣٢ بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٩٦م.

- (^١) المستشار سمير ناجي، بحوث ودراسات عملية في القانون الجنائي، من حصاد الزمن، الجزء الثاني، بحوث في الشؤون القضائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م، البحث الرابع، آداب المرافعة، ص ١٩٦ و ١٩٧.
- (^١) راجع في هذا الموضوع بالتفصيل: المستشار سمير ناجي، بحوث ودراسات عملية في القانون الجنائي، من حصاد الزمن، الجزء الثاني، المرجع السابق، البحث الثالث، تأهيل القضاة، ص ٨٢ وما بعدها.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، دائرة أمن الدولة، ١٣ نوفمبر سنة ٢٠٠٦م، القضية رقم ٣٥٣ لسنة ٣٤ القضائية (أمن الدولة)، منشور في مجلة العدالة، تصدر عن وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة، س ٣٤، العدد ١٢٩، ذو الحجة ١٤٢٧ هـ - يناير ٢٠٠٧م، ص ٢٤٥ وما بعدها.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٧ يناير سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٤ القضائية، مجموعة الأحكام، الدائرة الجزائية، س ١٥، رقم ٦، ص ٢٧ وما بعدها. أنظر أيضا: حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٤ ق. ع، غير منشور.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٧ أبريل سنة ١٩٨٨م، الطعن رقم ١٠١ لسنة ٩ ق. ع، غير منشور.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٩ يونيو سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ٥١ لسنة ١٤ القضائية، مجموعة الأحكام، الدائرة الجزائية، س ١٥، رقم ٤٨، ص ٢٣٨ وما بعدها.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ١٦٢ لسنة ١٥ ق. ع. جزائي، سابق الإشارة إليه. راجع أيضا: حكم المحكمة الاتحادية العليا، الدائرة الجزائية، ٢٧ يناير سنة ٢٠٠٣م، الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٣ القضائية (شرعي)، مجموعة الأحكام، الدائرة الجزائية والجزائية الشرعية، س ٢٥، رقم ١٠، ص ٨١.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، ٢٤ أبريل سنة ١٩٩١م، الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٢ جزائي والطعن رقم ٣٦ لسنة ١٢ جزائي، غير منشور.
- (^١) حكم المحكمة الاتحادية العليا، الدائرة الجزائية، ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٠م، الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ أمن دولة، مجموعة الأحكام، الدائرة الجزائية والجزائية الشرعية، س ٢٢، رقم ٥٤، ص ٣٣٠.
- (^١) حكم تمييز دبي، ١٣ نوفمبر سنة ١٩٩٣م، الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٩٩٣م «جزاء»، مجلة القضاء والتشريع، تصدر عن المكتب الفني بمحكمة تمييز دبي، العدد الرابع، يونيو ١٩٩٦م، رقم ٤٣، ص ١١٨٤ وما بعدها.
- (^١) د. أحمد السيد صاوي، الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٥م، رقم ٨٢، ص ١٨١.
- (^٢) الأستاذ زكي عربي، لغة الأحكام والمرافعات، الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية (١٨٨٣ - ١٩٣٣)، طبعة نادي القضاة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، الجزء الثاني، ص ١٦٢ و ١٦٣.